

مجلس الأمن الدولي يرحب بالمفاوضات ويهدد بفرض عقوبات على رافضي «الحل السياسي»

الجيش الليبي يعلن بدوره وقف إطلاق النار استجابة لحوار جنيف

■ بنغازي ليبيا - أ ف ب

أعلنت القيادة العامة للجيش الليبي أمس الأحد (18 يناير/ كانون الثاني 2015) بدورها وقف إطلاق النار استجابة لتوصيات حوار جنيف الذي جمع نهاية الأسبوع الماضي برعاية الأمم المتحدة الأطراف الليبية المتنازعة بغية الوصول لحل سياسي للأزمة، وذلك بعد يومين من إعلان ميليشيات «فجر ليبيا» وقف إطلاق النار.

وقالت القيادة العامة للجيش في بيان تلقت وكالة «فرانس برس» نسخة منه إننا «نعلن وقف إطلاق النار بدء من منتصف ليلة أمس الأحد في البر والبحر والجو على كل الجبهات»، لكنها استتعت من ذلك «عمليات ملاحقة الإرهابيين الذين لا يعترفون بحق الليبيين في بناء دولتهم الوطنية ولا يقرون الأسس الديمقراطية التي تقوم عليها هذه الدولة» في إشارة إلى التنظيمات الإسلامية المتطرفة على ما يبدو.

وأضافت القيادة في بيانها إنها «مستمرة في عمليات الاستطلاع لمنع تغيير الأوضاع على الجبهات وكذلك منع نقل السلاح والنخائر والأفراد براً أو بحراً أو جواً إليها، واعتبار ذلك خرقاً لوقف إطلاق النار يتم استهدافه على الفور».

وأكدت أنها «أعطت قطاعاتها حق الدفاع عن النفس حال تعرضها لإطلاق النار» مشيرة إلى أنها تعتبر هذا الوقف لإطلاق النار «فرصة ثمينة لانسحاب القوات المعتدية إلى داخل مناطقها».

كما أكدت أن «الجيش يقف على نفس المسافة من كافة الأطراف السياسية الليبية القابلة بالعملية السياسية، وأنه ليس طرفاً في هذه العملية بل حام لها، وأنه لا يقاتل إلا من يبادر باستعمال السلاح أو يهدد باستعماله لتعطيل أو ابتزاز العملية



الناطق الرسمي باسم المؤتمر الوطني الليبي عمر حميدان خلال مؤتمر صحفي في طرابلس

السياسية».

وقالت القيادة العامة للجيش الليبي إن الجيش يود التفرد لواجبه في حماية الوطن وأهله وأمنه واستقراره، ولجهد المستمر للقضاء على الإرهاب وإنهاء فوضى السلاح وأعمال التخريب».

وتعهد الجيش أنه «سواء نجح حوار جنيف أم فشل فإنه سيواصل حماية الشعب الليبي والسعي لتحقيق تطلعاته في الأمن والاستقرار بعيداً عن أية تجاذبات سياسية».

وفي هذا السياق قال المتحدث باسم رئاسة الأركان العامة للجيش الليبي العقيد أحمد المسماري إن «قرار القيادة العامة للجيش الوطني جاء لمواكبة ما يجري في جنيف، احتراماً للمفاوضات القائمة خاصة مع الأطراف التي لا تتبع الإرهاب، التي أمرت بدورها بوقف إطلاق النار، وقررت الانصياع للحوار».

وأوضح المسماري أن «القيادة العامة أبرقت البيان لتلك الجبهات التي وافقت على احترام المفاوضات القائمة»، كاشفاً أن

«القتال لن يتوقف في الجبهات التي يقاتل فيها الجيش الإرهابيين، خصوصاً جبهتي بنغازي ودرنة».

وانطلقت الأربعاء الماضي في مقر الأمم المتحدة في جنيف الجولة الأولى للحوار بين الأطراف الليبية التي قبلت التفاوض. وقال مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا برناردينو ليون إن «هدف حوار جنيف هو تشكيل حكومة وفاق وطني تمثل جميع الليبيين؛ وذلك للوصول إلى تسوية سياسية مقبولة، ووقف الاقتتال الدائر بين

الأطراف المتنازعة».

والجمعة، أعلنت ميليشيات «فجر ليبيا» التي تسيطر منذ أغسطس/ آب على العاصمة طرابلس الجمعة وقف إطلاق النار على مختلف جبهات القتال الذي تخوضه ضد القوات الحكومية، وذلك غداة اختتام الجولة الأولى من الحوار الذي رعته الأمم المتحدة بين الفصائل المتنازعة في جنيف. وقالت ميليشيات «فجر ليبيا» على نسخة منه إنها تعلن موافقتها «على وقف إطلاق النار عمليتي فجر ليبيا والشروق، على أن يلتزم الطرف الآخر بذلك».

ولجأت الحكومة المعترف بها من الأسرة الدولية والبرلمان الذي انبثقت عنه إلى شرق البلاد، وتبنت العمليات العسكرية التي يقودها اللواء خليفة حفتر تحت اسم «الكرامة» والتي أطلقها في مايو/ أيار الماضي وقال إنها لاجتثاث الإرهاب من بلاده، إضافة إلى دعمها للجيش الذي ضم هذه العملية لكتفه.

ورحب مجلس الأمن الدولي السبت بإعلان ائتلاف ميليشيات ليبية يغلب عليها الطابع الإسلامي وقف إطلاق النار على مختلف جبهات القتال الذي تخوضه ضد القوات الحكومية، مهدداً بفرض عقوبات على معرقلي جهود السلام.

كما أعرب مجلس الأمن عن دعمه للجولة الثانية من مفاوضات السلام المقررة في جنيف الأسبوع المقبل، مطالبا بإلحاح كل أطراف النزاع بالمشاركة في هذه المباحثات. وقال المجلس في بيان صدر بالاجتماع السبت إنه «لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمة في ليبيا»، مضيفاً أنه «مستعد لفرض عقوبات على أولئك الذين يهددون السلام في ليبيا أو استقرارها أو أمنها أو يعرقلون أو يقوضون نجاح عملية الانتقال السياسي فيها».

إسرائيل تقول إنها كشفت

أول خلية محلية لـ «داعش»

■ القدس المحتلة - رويترز

وقالت إسرائيل أمس الأحد (18 يناير/ كانون الثاني 2015) إنها كشفت أول خلية لتنظيم «الدولة الإسلامية (داعش)» على أراضيها مؤلفة من سبعة مواطنين عرب سيمتلون للمحاكمة بتهم التخطيط لشن هجمات داخل إسرائيل والتواصل مع التنظيم في سورية.

وقال متحدث باسم وزارة العدل بعد تخفيف قرار بحظر النشر في القضية إن المتهمين وبينهم محام سيمثل نفسه أمام المحكمة نفوا التهمة الانتماء لجماعة غير مشروعة ودعم الإرهاب والتواصل مع عملاء أجنبي.

وعلى الرغم من أن الأقلية العربية التي تمثل 20 في المئة من سكان إسرائيل نادراً ما تلجأ للعنف إلا أن كثيرين من العرب يشعرون بالسخط نحو السلطات ويخشى المسؤولون الأمميون من انتشار التطرف.

وسافر العشرات من عرب إسرائيل والفلسطينيين إلى سورية والعراق للانضمام إلى الجماعات المسلحة. وقال جهاز المخابرات الداخلي الإسرائيلي (شين بيت) في الرابع من يناير إنه اعتقل أعضاء خلية في الضفة الغربية المحتلة على صلة بتنظيم «داعش».

ونكر «الشين بيت» في بيان أن المشتبه بهم السبعة تتراوح أعمارهم بين 22 و40 عاماً وجميعهم من منطقة الجليل الشمالية اعتقلوا في نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول وأبلغوا المحققين أنهم كانوا يجرون دراسات إسلامية متشددة ويدبرون أسلحة وتمويلاً لتنفيذ هجمات.

وأضاف البيان أن أحد المتهمين حاول مغادرة إسرائيل في يوليو/ تموز متوجهاً إلى سورية لكن السلطات اعتقلته في مطار بن غوريون بتل أبيب.

وقال المحامي أحمد مصالحة الذي يمثل ثلاثة من المتهمين السبعة إن موكله لا يمثلون أي تهديد لإسرائيل. وقال لراديو الجيش الإسرائيلي إن هدفهم كان إعادة الخلافة الإسلامية في الدول العربية من خلال القضاء على أنظمة مثل نظام الرئيس السوري بشار الأسد. وذكر «الشين بيت» إنه ألقى القبض على مواطن ثامن من عرب إسرائيل في منطقة النقب الجنوبية للاشتباه في انضمامه لـ «داعش» خلال إجرائه دراسات طبية في الأردن.



REUTERS

الشرطة الفلسطينية تمنع المتظاهرين المحتجين ضد وزير الخارجية الكندي جون بيرد

وزير الخارجية الفلسطيني: إسرائيل ستخسر الكثير من سمعتها بعد تحقيق «الجناية الدولية»

فلسطينيون غاضبون يرشقون سيارة وزير الخارجية الكندي بالبيض

■ رام الله - أ ف ب، د ب أ

رشق شبان فلسطينيون غاضبون أمس الأحد (18 يناير/ كانون الثاني 2015) موكب وزير الخارجية الكندي جوب بيرد بالبيض عقب لقائه بنظيره الفلسطيني رياض المالكي في رام الله في الضفة الغربية.

ونكر مصور من وكالة «فرانس برس» أن شباناً القوا البيض باتجاه الوزير بعد أن صعد إلى المركبة التي تقله.

وكان ناشطون من حركة «الشبيبة» التابعة لحركة «فتح» ولجان المقاومة الشعبية نظموا تظاهرة ضد زيارة الوزير الكندي إلى الأراضي الفلسطينية.

وكانت كندا في نهاية 2012 واحدة من الدول النادرة التي عارضت حصول فلسطين على وضع المراقب في الأمم المتحدة. وخلال الهجوم الإسرائيلي على غزة الذي أدى إلى مقتل 2200 فلسطيني صيف 2014، أكدت كندا مجدداً حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها خلافاً لإدانات الأسرة الدولية.

وقال الناشط في اللجان الشعبية عبد الله أبو رحمة لوكالة «فرانس برس» إن هذه التظاهرة كانت ضد وزير الخارجية الكندي للإعلان عن رفضنا لها وعدم ترحيبنا به.

وتحدثت وسائل إعلام فلسطينية أمس عن توتر جديد بين بيرد وكبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات. فقد طالب بيرد عريقات من قبل بالاعتذار للحكومة الإسرائيلي لتشبيهه «ما تقوم به داعش (تنظيم الدولة الإسلامية) تحت راية «الدولة الإسلامية» بما يقوم به المستوطنون الإسرائيليون من إرهاب ضد الفلسطينيين تحت راية الدولة اليهودية».

وفي مقال نشر في صحيفة كندية طالب عريقات بيرد «بالاعتذار» للشعب الفلسطيني بعدما وضع بلده «في الطرف السيء من التاريخ».

وخلال لقائه رياض المالكي، دعا بيرد إلى استئناف المفاوضات «المباشرة» بين إسرائيل والفلسطينيين التي يرفضها الجانبان بشدة.

وقال بيرد في بيان «طلبت من الوزير (الفلسطيني) إعادة تقييم نتائج أي عمل يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية بهدف حل تفاوضي مع إسرائيل».

من جانبه، توعد وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي أمس إسرائيل بأنها «ستخسر الكثير» بعد التوجه الفلسطيني لطلب عضوية محكمة الجنايات الدولية.

وقال المالكي للإذاعة الفلسطينية الرسمية إن «مظهر إسرائيل عالمياً

سيتأثر بشكل كبير وستخسر الكثير مما تدعيه أمام المجتمع بشأن أخلاقية جيشها ووضعها كدولة ديمقراطية تعيش ما بين وحوش وغابات الشرق الأوسط». وأضاف إن إسرائيل «ستصبح بالمنظور الدولي دولة مارقة».

وحت رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الليلة الماضية الإدارة الأميركية على التدخل لإلغاء تحرك المحكمة الجنائية الدولية بشأن الملف الفلسطيني.

وقال المالكي «نتنياهو يستجدي الولايات المتحدة وهي لا تستطيع بحكم أنها ليست عضواً في المحكمة كما أن المحكمة مستقلة عن أي تأثيرات ولكن هناك ضغوطات سياسية قد تؤثر على مجريات التحقيق أو حتى على مخرجات التحقيق في لحظة من اللحظات».

غير أنه أشار إلى وجود «إمكانية لبعض الدول بما فيها الولايات المتحدة الأميركية لكي تصدر قراراً في مجلس الأمن الدولي بتعطيل أو تأجيل التحقيق في مثل هذا الموضوع لمدة عام ويمكن تمديده لمدة عام آخر».

واستبعد المالكي إقدام واشنطن على مثل هذه الخطوة «لكي لا تظهر بشكل مطلق أنها هي البوليس الذي يجمي إسرائيل من جرائمها التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني».

ولي العهد السعودي يطمئن

الرئيس التركي على صحة الملك

■ الرياض - د ب أ

أعلن مصدر رسمي سعودي أمس الأحد (18 يناير/ كانون الثاني 2015) أن ولي العهد الأمير سلمان بن عبد العزيز طمأن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على صحة الملك عبدالله بن عبد العزيز الذي يرقد حالياً في أحد المستشفيات العسكرية في الرياض بعد أن أصيب بالتهاب رئوي.

ونكرت وكالة الأنباء السعودية الرسمية (واس) أمس أن ولي العهد الأمير سلمان بن عبدالعزيز تلقى اتصالاً هاتفياً أمس الأول (السبت) من الرئيس التركي رجب

طيب أردوغان طمأن خلاله على صحة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز.

وأوضحت أن أردوغان تمنى للعامل السعودي «دوام الصحة والعافية»، مشيرة إلى أن «ولي العهد طمأن الرئيس التركي على صحة خادم الحرمين الشريفين مقدراً له مشاعره النبيلة».

وأعلن الديوان الملكي السعودي في الثاني من الشهر الجاري أن الملك عبد الله بن عبد العزيز يعاني من التهاب رئوي، لكنه في وضع مستقر بعد أن خضع لوضع أنبوب مؤقت يساعده على التنفس.